البطالة وسياسة التشغيل

*د. عادل ناجى الفقهى * د.عزالدين على سويسى

مستخلص: يشكل موضوع البطالة وتشغيل القوى العاملة محور اهتمام ، ومصدر قلق للخطر الذي تشكله على بنيان المجتمع وتطال أساسيات أمنه وسلمه، بل وأصبحت مشكلة التشغيل من الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمختلف البلدان، حيث ازداد الاهتمام بهذه المسألة لعدة عوامل نذكر منها:-عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية وما أفرزته من آثار سلبية على أسواق العمل ، تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وخصخصة مؤسسات القطاع العام وما رافق ذلك من تسريح العمال- تزايد عدد السكان النشطين اقتصاديا (بلوغهم سن العمل) وارتفاع معدلات دخول المرأة لسوق العمل – أثر التطور التكنولوجي السريع في العمل وذلك إلى جانب تنامي الاهتمام بحقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في العمل.

يعيش العالم حاليا التطور السريع والمتزايد في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية. وقد أدت هذه المتغيرات إلى تغيير معايير ثروة الأمم، فبعد أن كانت تقاس بقيمة ما تملكه الدول من موارد وثروات طبيعية، أصبحت تقاس الآن بمدى إنتاجية مواردها البشرية والقدرة على الإنتاج بالجودة والنوعية العالية للمنتج. وقد لجأ الأفراد إلى استخدام المعارف والمهارات العلمية والأساليب العملية الحديثة لزيادة القدرة التنافسية في مجال العمل والإنتاج للوصول بالمنتج لمستوى الجودة العالمية.

لقد أسفرت المناقشات الواردة بتقرير" الاستخدام في العالم" الذي أصدرته منظمة العمل الدولية عام 1998 بشأن السياسة المتعلقة بالإجراءات الكفيلة بزيادة التنافس والنمو والعمالة في ظل اقتصاد عالمي يرتكز أكثر وأكثر على العولمة، وعلى ازدياد أهمية الدور الحيوي الذي تؤديه يد عاملة ماهرة ذات درجة علمية عالية فإلى أي حد تستطيع مستويات التعليم والمهارة لدى اليد العاملة من الاستجابة للتطلعات القائمة من أجل تحقيق أهداف تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وأعداد السكان التي تزيد باستمرار ولعله من الضروري توضيح بعض الخصائص التي يجب تناولها بالتطرق إلى القوى العاملة.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البطالة باعتبارها من اخطر المشاكل التي تواجه مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، نظرا لنتائجها وانعكاساتها في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما تتركه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمعات، فهي تشكل بيئة خصبة لنمو العديد من الأمراض النفسية والاجتماعية، وانتشار العنف والجريمة وخفض مستويات المعيشة، وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر، وما يرافق ذلك من ظروف صعبة.

لقد أصبحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا، وسببا رئيسيا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

فرضية الدراسة :

من خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية على النحو التالى :

* أستاذ مشارك- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة

* أستاذ مساعد –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة

زيادة النمو السكانى وعدم خلق اماكن جديدة للعمل يزيد من معدلات البطالة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

1 – التعرف علي بعض المفاهيم المختلفة لمفهوم البطالة.

2 – التعرف علي انواع ومسببات البطالة.

3 – ابراز أهمية خلق فرص العمل.

4 – مستقبلية التشغيل وخلق أماكن عمل جديدة.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية للدراسة:

1-تتمثل هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي يجدر البحث فيه وهى البطالة وسياسة التشغيل، وهذه الظاهرة قد ينجم عنها الكثير من النتائج السلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في حال عدم التهيئة السليمة والعلمية لمواجهة البطالة بكافة أنواعها.

2-الحاجة الحالية إلى التطور من خلال الوصول إلى أفضل صورة ممكنة بالنسبة لجميع مجالات العمل وإحداث نقلة حضارية من خلال تحسين مدخلات وعمليات ومخرجات الإدارة الناجحة.

3- هذه الدراسة قد تفتح الباب لدراسات أخرى مستقبلية ذات علاقة في (**البطالة وسياسة التشغيل**).

ثانيا : الأهمية العملية للدراسة: وتتمثل فيما ستسفر عنه نتائج البحث تفيد القائمين على برامج توظيف او تقييم القوى العاملة والمستفدين من وجود قوى عاملة مدربة وفاعلة فى المجتمع.

5.1- **تقسيمات الدراسة** : جاءت تقسيمات البحث في ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: منهجية الدراسة.

المحور الثاني: الاطار النظري للدراسة.

المحور الثالث: الخاتمة.

الكلمات المفتاحية:

البطالة: هي عبارةٌ عن تعبيرٍ يُطلقُ على الأفرادِ الذين يعيشون بلا عمل؛ أيّ المتعطّلون عن العمل. وتُعرفُ البطالة أيضاً بأنّها حالةٌ يُوصفُ بها الشّخصُ الذي لا يجدُ عملاً مع مُحاولته الدّائمة في البحث عن عمل. ومن التّعريفات الأُخرى للبطالة أنّها وجودُ أفرادٍ في المجتمعِ قادرين على العمل وسلكوا طُرقاً كثيرةً للبحثِ عن وظيفةٍ ما ولكنّهم لم يحصلوا على فُرصةٍ مناسبة لهم.

القوى العاملة: أنها التعداد الإجمالي لكافة الأسخاص القادرين على العمل والإنتاج، بالإضافة إلى تعداد الباحثين عن عمل في دولة أو مجتمع معين، وتتضمن فئة القوى العاملة على أشخاص من أعمار مختلفة، فهذه الفئة العريضة تضم أشخاصاً في عمر الشباب، كما تضم أشخاصاً في سن التقاعد، وتُستثنى عدة شرائح مجتمعية من القوى العاملة: كربات المنازل، والطلبة، والمساجين، والعاطلين عن العمل ممن لا يطلبونه.

– منهجية الدراسة:

لغرض إنجاز البحث وتحقيق أهدافه، فإن المنهجية التي تم اعتمادها في تغطية موضوع الدراسة، ركزت على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاطلاع على ماتحصل عليه الباحث من بيانات واحصائيات وعلى بعض الكتب والدوريات والرسائل المنشورة والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع.

– متغيرات الدراسة:

بناءً على أهداف الدراسة يتكون البحث من متغيرين أساسين هما: **المتغير المستقل** المتمثل في البطالة **والمتغير التابع** والمتمثل في سياسة التشغيل.

– حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على استعراض ابراز الادبيات وأحدث البيانات والمعلومات التي استعرضت موضوعي **البطالة وسياسة التشغيل.**

– حدود زمنية: تم الاعتماد بشكل أساسي على السنوات من 1954 الى سنة 2002 وذلك لتوفر كافة البيانات والمعلومات التى تخدم اهداف الدراسة .

- **الاطار النظري للدراسة :**

أولا–المفهوم العام للبطالة :

تُعرّف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها حالة الفرد القادر، والراغب، والباحث عن العمل دون جدوى العثور على الفرصة المناسبة، ولا الأجر المطلوب، كما ظهرت تعريفات أُخرى لمفهوم البطالة بأنها ظاهرة اقتصادية تُعاني منها المجتمعات التي تمر بظروف وأزمات اقتصادية على المدى القصير؛ كتلك الأزمات الاقتصادية الدورية التي تمر بها بعض الدول المتقدِّمة، أو على المدى الطويل؛ كالبطالة المرتبطة بحالة ركود اقتصادي ودور سياسي هَش، في كثير من الدول النامية. [دراسة إحصائية تحليلية حول السكان والتعليم والقوى العاملة، يناير 2003]

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة جبه الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين

والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم أعتبارهم عاطلين عن العمل ، ومن خلال هذه المفاهيم كان من الضرورى تناول القوى العاملة على مستوى الدولة وتصنيفهم حسب النمو السكانى – هيكل الاعمار بالنسبة للسكان – التوزيع السكاني– الحالة التعليمية ، وتم التطرق اليها حسب البيانات والمعلومات المتوفرة وهى كالتالي:

ثانيا – العوامل الديموغرافية للقوى العاملة في ليبيا:

تشكل دراسة القوى العاملة في إحصاءات التعدادات العامة للسكان إحدى أهم الجوانب التي من خلالها تتحدد القدرة الإنتاجية للسكان ومعرفة مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال تبيين مختلف الفئات السكانية ، وكذلك تطور هذه الجوانب من حيث الكم والكيف وتوزيعات قوة العمل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية كما تحدد دراسة قوة العمل ومستوى الاستخدام للموارد البشرية المتاحة في المجتمع ، وكذلك الإمكانيات المتاحة لرسم سياسات استخدام مثلى في المستقبل:

1 – النمو السكاني:

تشكل معرفة تطور السكان في الماضي والمستقبل وتحديدا تطور الفئة النشطة البالغة من العمر 15 سنة فأكثر، عنصرا أساسيا في وضع سياسات وبرامج لتقويم وتوازن سوق العمل وتعتبر مرحلة جوهرية في عملية تقييم مختلف مكونات السكان النشطين اقتصاديا

، وبشكل أدق فإن النمو الديموغرافي له تأثير بالغ على حجم وبنية السكان النشطين وينبغي وضعه في الاعتبار في توقعات الطلب على العمل.

لقد شهد معدل النمو السكاني في ليبيا اتجاها تصاعديا خلال الفترة من 1954 إلى 1984 ، ففي الفترة من 1954-1964 بلغ معدل النمو الاجمالى للسكان المقيمين بالدولة 3.7 % ثم ارتفع إلى 4.1 % خلال الفترة 1964- 1973، وفى الفترة 1973- 1984 بلغ إلى 4.2 %، إلا انه في الفترة الأخيرة انخفض انخفاضا كبيرا وغير متوقعا حيث وصل إلى 2.8 % خلال الفترة 1984- 1995 .

الجدول رقم (1) يوضح عدد السكان في الفترة من 1954– 2002:/

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1954	540364	501235	1041599
1964	788657	726844	1515501
معدل النمو 1954-1964	3.9	3.8	3.8
1973	1057919	994453	2052372
معدل النمو 1964-1973	3.3	3.5	3.4
1984	1651562	1579497	3231059
معدل النمو 1973-1984	4.1	4.37	4.2
1995	2231079	2158660	4389739
معدل النمو 1984-1995	2.7	2.9	2.8
تقديرات عام 2002	2773333	2711093	5484426
معدل النمو 1995-2002	3.16	3.31	3.32

المصدر:مجلس التخطيط العام – دراسة إحصائية تحليلية حول السكان والتعليم والقوى العاملة 1954–2001 .

من خلال الجدول نجد أن هناك تأرجحا بين الانخفاض والارتفاع من فترة إلى أخرى فقد انخفض من 3.8 % خلال الفترة 1954-1964 إلى 3.4%خلال الفترة 1964-1973 ثم ارتفع إلى 4.2 % خلال الفترة 1973-1984، ثم انخفض بشكل كبير ليصل إلى 2.8 %خلال الفترة من 1984-1995.

ولعل من أهم المؤشرات التي أظهرتها نتائج التعداد العام لسنة 1984:

- ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول بين عامي1973-1984من 25-32 بالنسبة للذكور ومن 19-23 بالنسبة للإناث.

- انخفاض مستوى الخصوبة.

- تطور الحالة التعليمية للسكان عامة وللإناث خاصة.

- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

2- هيكل الأعمار للسكان:

إلى جانب المكونات الديمغرافية بشأن التحركات الطبيعية لتطور السكان، تكتسي دراسة الهيكل الديموغرافي حسب السن ونوع الجنس أهمية خاصة في تحديد اليد العاملة. وبالفعل فإن مفهوم النشاط يرتكز أساسا في مبدئه على مفهوم الأشخاص في سن العمل (من 15 إلى 64 سنة) أو السكان الذين ينتمون إلى الفئات العمرية النشطة التي نحصل من خلالها على مجموعة من الأشخاص الذين هم على استعداد فعلا للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات والذين يُعرفون على العموم بالسكان النشطين إلا أن نشاطهم نفسه يختلف بشكل ملموس بالنسبة لنفس الفئة من السكان حسب نوع الجنس وذلك لأسباب فيزيولوجية، أو دينية أو أخلاقية.

من الحقائق المؤكدة في الدراسات الديموغرافي هو ارتفاع معدلات النمو للسكان يؤدى إلى ارتفاع نسبة السكان صغار السن، وهذا يؤدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الإعالة بين السكان مما يزيد من عبء الإنفاق الاستهلاكي على الموارد المتاحة في الدولة، وهو العبء المتمثل في الصرف على أنشطة الخدمات غير المنتجة كالتعليم والصحة والإسكان والمرافق الصحية والضمان الاجتماعي، اى المستهلكين أكثر من المنتجين وان اغلب الدخل من العمل يتم إنفاقه على الاستهلاك والخدمات الاجتماعية ،ولكن بالنظر على المدى الطويل إن هذا العبء الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة من السكان هو عبء مؤقت، فالمعدل المرتفع لم ولن يستمر إلى مالا نهاية، وبالتالي فان ارتفاع عدد السكان صغار السن في الدولة وان يشكل عبئا في الوقت الحاضر إلا أن هذه الفئة هي بالتأكيد موارد وإمكانيات بشرية تكون محتملة الاستغلال من الناحية التنموية إذ ما وجهة التوجيه الأمثل بكيفية إعداد وتأهيل تلك الإمكانيات البشرية وتوظيفها التوظيف الأمثل.

3- التوزيع السكاني:

تعتبر ليبيا ذات رقعة جغرافية كبيرة إذ ما قورنت بعدد السكان إذ تبلغ مساحتها أكثر من 1.775 مليون كيلو متر مربع تقريبا، في حين أن عدد سكانها رغم كل معدلات النمو العالية التي سادت في العقود الأخيرة تزيد عن 6.5 مليون نسمة تقريبا [الهيئة القومية للتوثيق والمعلومات، 2002]، وكنتيجة لهذه الإحصائيات فان الكثافة السكانية لم تبلغ ثلاثة أشخاص للكيلو المتر^2 الواحد.

لقد قدرت نسبة سكان المدن التي كانت مرتفعة نسبيا في سنة 1975 استنادا إلى إحصاء سنة 1995، بما يزيد بقليل على 85 % من مجموع سكان البلاد وهو ما يعادل متوسط نسبة تزايد سنوي لسكان المدن تفوق 5 % بينما انخفض عدد سكان الأرياف من 940 ألف نسمة في سنة 1975 إلى أقل من 800 ألف نسمة في سنة 1995 أي بنسبة سلبية تبلغ 0,8- % وذلك بسبب ظاهرة النزوح من القرى نحو المدن ، إن منطقتي طرابلس وبنغازي شكلا معا ما نسبته 36.5 % من مجموع السكان في عام

1954، وتطورت لتصل إلى 46.8 % عام 1964، ثم أخذت تنخفض تدريجيا ابتداء من عام 1973، حيث انخفضت من 46.3 % إلى 43.6 % ثم إلى 39.9 % خلال السنوات 1973 ،1984 ، 1995 على التوالي، ولعل ذلك الانخفاض يرجع إلى إقامة مشروعات البنية الأساسية بالاقتصاد الوطني بعد سنة 1970 والتي تضمنت بناء المرافق كالإنارة والصرف الصحي وشبكات توصيل المياه وتعبيد الطرق وبناء المساكن وإقامة وحدات الإدارة العامة في قطاعات التعليم والصحة والأمن والإدارة الشعبية (المؤتمرات الشعبية الأساسية)، إن كل هذا تحققت في المدن الكبرى وكذلك القرى الصغيرة سواء بسواء، وتوفر فرص العمل في ظل هذه المشروعات .

جدول رقم (2) يبين توزيع السكان بين المدن والريف حسب التقسيمات الإدارية للتعدادات العامة 1973–1995

التقسيمات االادارية للمناطق	التعداد العام للسكان 1973			سكان المدن للاجمالى %	التعداد العام للسكان 1984			سكان المدن للاجمالى %	التعداد العام للسكان 1995			سكان المدن للاجمالى %
	مدن	قرى	الاجمالى		مدن	قرى	الاجمالى		مدن	قرى	الاجمالى	
درنة	71033	51951	122984	57.8	133478	65508	198986	57.8	211725	54322	266047	79.6
الجبـــــل الأخضر	51065	81301	132366	38.6	119550	80623	200173	38.6	225758	74435	300193	75.2
بنغازي	282086	50247	332333	84.9	450231	58781	509012	84.9	581097	50683	631780	92.0
الخليج	52242	52807	105049	49.7	142623	56422	199045	49.7	321896	102282	424178	75.9
مصراته	25505	152624	178129	14.3	223439	95713	319152	14.3	353084	28645	381729	92.5
الخمس	38227	122655	160882	23.8	153606	124952	278558	23.8	253269	60321	313590	80.8
طرابس	677000	30438	707438	95.7	1054625	24732	1079357	95.7	1246500	42047	1288547	96.7
الزاوية	72385	127071	199456	36.3	303293	97317	400610	36.3	488777	66454	555231	88.0
غريان	26611	127686	154297	17.2	58369	184613	242982	17.2	209891	126697	336588	62.4
سبها	48173	63130	111303	43.3	107434	107357	214791	43.3	228920	85109	314029	72.9
الاجمالى	1.344327	859910	2204237	60.9	2746648	896018	3.624666	60.9	4120917	690995	4.811912	85.6

المصدر: مجلس التخطيط العام – دراسة إحصائية تحليلية .

من خلال ما تقدم، تبين أن الفترة بين عامي 1964- 1973، قد شهدت توزيعا للسكان متجها لصالح المناطق الساحلية وبشكل خاص المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي واللتان سجلتا أعلى نسبة لهما عام 1973، أما في الفترة من 1973- 1995، تحول الاتجاه في توزيع السكان لصالح المناطق الداخلية ويمكن أن تسند هذه التحولات في التوزيع السكاني حسب المناطق إلى: [دراسة إحصائية تحليلية حول السكان والتعليم والقوى العاملة، 2003]

ـ عودة الليبيين الذين هاجروا أثناء فترة الاحتلال المباشر للبلاد ، والذين اغلبهم عند رجوعهم استقروا في المدن الكبرى الواقعة على الشريط الساحلي.

ـ كان لغياب التنمية المكانية المتوازنة خلال عقد الستينات، وتركز النشاط الاقتصادي في المدن الكبرى الساحلية الذي أدى إلى تحسن الأحوال المعيشية في هذه المناطق وكذلك توفر فرص العمل والخدمات العامة كالتعليم والصحة لهذا أصبحت مقصد اغلب المواطنين لتوفر فيها كل ما تتطلبه الحياة الكريمة.

ـ منذ أوائل السبعينات، كان التوجه العام في الجهد التنموي مركزا وبشكل قوى على انجاز التنمية المكانية المتوازنة مما انعكس في تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الداخلية والتي شملت مشاريع الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضى ومشاريع الإسكان الزراعي بعد أن ساهم في أوائل التسعينات النهر الصناعي الذي ساهم في استصلاح العديد من الاراضى الزراعية، هذا إلى جانب توفير الخدمات التعليمية والصحية وخدمات البريد والإعلام والثقافة، ولعل الخريطة التالية للجماهيرية الليبية التي توضح الاراضى الزراعية وأماكن الصيد واهم النشاطات الاقتصادية من نفط وغاز الذي اغلبه يرتكز في المنطقة الوسطى والشرقية، وكان نتيجة هذا التوجه أن توفرت سبل العيش المريحة بهذه المناطق وتمكين سكانها من التمتع بكل الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية مثلهم مثل سكان المدن.

4– السكان والحالة التعليمية:

أصبح التعليم هو الأداة الفاعلة والمؤثرة في علمية التنمية على اعتبار أن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في حركة التقدم والتنمية ، وصارت الدول تقارن ويقاس تقدمها ليس بما لديها من موارد طبيعية وثروات في باطن الأرض أو خارجها بل تقاس بمدى قدرتها على استغلال هذه الموارد لمقابلة متطلبات سكانها ، وكمثال لذلك نجد دولة كاليابان لا تمتلك ثروات طبيعية كالبترول أو الغاز أو الذهب وليست لها موارد زراعية مهمة ولكن تمتلك العنصر البشري المتعلم والمؤهل الذي مكنها بمهاراته أن تكون من أكثر الدول تقدما ، والصين هي الأخرى مثل متميز للاستناد على العنصر البشري في إحراز التقدم فهي بالرغم من ثرواتها الطبيعية المتوفرة إلا أن ثروتها من العنصر البشري كماً وكيفاً كانت الركيزة فيما وصلت إليها الآن من نمو وتقدم.

ومن خلال أهمية التعليم كأحد الركائز الأساسية لتأهيل الموارد البشرية للقيام بدورها في التنمية جاء اهتمام قطاع الأعمال بضرورة إيجاد طريقة للتنسيق بينه وبين الجهات المعنية بالتعليم والتدريب التعليمى على أساس أن مخرجات هذه الجهات هي من المدخلات الرئيسية لقطاع الأعمال وأن الاستثمار في التعليم قد أصبح من الأنشطة التي يمارسها القطاع الخاص، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي

المتمثل في إتاحة فر ص التوظف للخريجين الجدد بهدف الإقلال من معدل البطالة إلى أدنى حد ممكن، وتتحدد الحالة التعليمية من خلال المستويات والمؤهلات العلمية التى يتكسبها او يتحصل عليها افراد المجتمع في فترة معينة وكذلك تطور عدد الافراد من فترة إلى اخرى في كل مستوى او مؤهل تعليمى او تدريبى ،ومن البيانات الصادرة عن مجلس التخطيط العام في الجماهيرية الليبية وبالمقارنة بين تعداد سكان 1973-1984 تشير إلى انه تحقق تطور هام في التحصيل العلمى للسكان الليبيين النشطين اقتصاديا (الفئة العمرية من 15 سنة فاكثر) والجدول التالى يوضح ذلك:

جدول رقم (3) التحصيل العلمى للسكان من 1973-2001

المستوى التعليمى	1973		1984		1995		2001	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
امى	608050	61.06	646181	39.88	603145	22.54	457860	13.00
دون الابتدائية	211960	21.29	228883	14.13	275592	10.30	247596	7.03
المرحلة الابتدائية	95693	9.61	302280	18.66	472631	17.67	601205	17.07
المرحلة الاعدادية	40701	4.09	243200	15.01	684552	25.59	1104450	31.36
المرحلة الثانوية	31433	3.16	168930	10.43	524220	19.59	866059	24.59
الجامعى	7961	0.80	30646	1.89	115336	4.31	244779	6.95
المجموع	995798	100.00	1620120	100.00	2675476	100.00	3521949	100.00

المصدر: دراسة إحصائية تحليلية حول السكان والتعليم والقوى العاملة 1954-2001 ، مجلس التخطيط العام ،يناير 2003

يتضح من الجدول انه في عام 1973 كان هناك 82.3% من مجموع السكان النشطين اقتصاديا ليس لهم اى مؤهل علمي وان الذين هم حاصلون على مؤهلات تعليمية من مستوى الشهادة الابتدائية فأكثر لايشكلون إلا نسبة 17.7% من المجموع، علما بان هناك نسبة 13.7% من المجموع هم من حملة الشهادة الابتدائية والشهادة الإعدادية ، وإذا تم استبعاد هذه النسبة من مجموع حاملي المؤهلات التعليمية فان نسبة الذين يحملون شهادات علمية في مرحلة التعليم الثانوية فما فوق لاتتعدى 3.9% من مجموع السكان في سن العمل، وهذا يشير بوضوح إلى تدنى المستويات التعليمية والمؤهلات العلمية للقوى العاملة الوطنية في ذلك الوقت، إلا أن هذه النسبة تغيرت بشكل كبير في تعداد عام 1984 وانخفاض نسبة غير المؤهلين إلى 54% تقريبا من مجموع السكان النشطين اقتصاديا وبالتالي ارتفعت نسبة أصحاب المؤهلات التعليمية والعلمية إلى نسبة 46% تقريبا بدلا من 17.7% ، وكذلك ارتفاع نسبة التعليم المتوسط فما فوق من 3.9% سنة 1973 إلى 12.3% عام 1984 وفى عام 1995 تواصل الانخفاض في عدد غير المؤهلين وسجلت نسبة 32.8% من مجموع السكان فوق 15 سنة، وارتفعت نسبة أصحاب المؤهلات العلمية والتعليمية في مستوى الشهادة الثانوية فأعلى من 12.3% عام 1984 إلى 23.9% عام 1995.

إن السياسة التي اعتمدتها ليبيا في إدارة وتنفيذ خطط وبرامج العملية التعليمية طيلة العقود الاربعة الماضية قد حققت هدفها الرئيسي المتمثل في ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي للسكان في سن الدراسة ، وكذلك تحسين الحالة التعليمية للسكان (15 سنه وما فوق) وأيضا الإنصاف في توزيع الفرص بين الجنسين، والتي شكلت في حد ذاتها مؤشرات هامة لمستوى الإنجاز التنموي، ففي ميدان محو الأمية وتحسين الحالة التعليمية للسكان لكل من الذكور والإناث على حد السواء، إلا أن عدالة التوزيع على المستوى الجغرافي والمكاني لازال تحتاج إلى المزيد من بدل الجهد ففي بيانات 1995 التي توضح معدلات الأمية بين المناطق قد تراوحت بين 12% إلى 30% واغلبها في المناطق الريفية ، وهذا يبين أن معدلات الأمية مازالت كبيرة في بعض المناطق الريفية، إذ توجد 18 منطقه تتراوح فيها معدلات الأمية من 20 % عند ادني معدل ،31% عند اعلي معدل.

وبشكل عام ففي الفترة من عام 1973 إلى عام 1995 تطورت معدلات الالتحاق المدرسي بين السكان في فئة الأعمار (6- 24) من 64.1 إلى 76.2 بالنسبة للذكور، أما الإناث من نسبة 51.1 إلى 74.9، ويلاحظ أن معدلات الالتحاق للذكور وان كانت ارتفعت قليلا إلا أن التحاق الإناث قد سجلت ارتفاعا ملحوظا، أما من حيث عدد الطلاب الملتحقين (ذكور + إناث) بمختلف مراحل التعليم والتدريب المهني فقد تطور خلال الفترة 1954 إلى 2001 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7.2 % خلال العقود الخمس الماضية، أما على مستوى المراحل التعليمية فقد سجلت أعلى معدلات نمو في عقد الستينات بلغ 12.6% ثم انخفض في عقد السبعينات إلى 8.6% نحو 2.1% خلال الفترة 1984-1995 ثم سجل معدل نمو بالسالب خلال الفترة من 1995-2001 حيث بلغ 1.3% وذلك نتيجة لانخفاض معدلات المواليد منذ بداية التسعينيات إلا أن الفتيات سجلن معدل مرتفع بلغ 11.0% خلال الفترة من 1955-1995. [الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، تقرير التنمية على مستوى المناطق،2001]

ونتيجة للتوسع في سياسة التعليم والاتجاه إلى التعليم التخصصي والمهني والذي غطى العديد من المجالات فقد ارتفعت النسبة من اجمالى الملتحقين بعد التعليم المتوسط من 14.9% للعام الدراسي 1969-1970 إلى 34% في العام الدراسي 2000-2001، إن التطور الذي حصل في التدريب المهني الاساسى بعد المرحلة الإعدادية من 262خريجا في عام 1970 يدرسون خمس حرف مهنية (ميكانيكا عامة - البناء – لحام وحدادة – نجارة – تمريض) إلى أكثر من 1000 خريج عام 1980 يمثلون أكثر من عشرة تخصصات، وفى عام 1992 بلغ اجمالى الخريجين 7082 خريج يمتهنون خمسة عشرة حرفة، وطبقا لهذه الأرقام فان عدد خريجي التدريب المهني قد تضاعف خلال 20 سنة إلى أكثر من 27 مرة ، وتطور بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 16.2%.

[إحصاءات التدريب المهني بإدارات التعليم والتدريب بقطاعات الخدمة المدنية والزراعة والصناعة والصحة والموصلات والنفط والكهرباء والإعلام في السنوات من 1970 إلى 2000]

يلاحظ أن مخرجات التعليم الاساسى بالنسبة للتدريب ومخرجات التعليم المتوسط بالنسبة للتعليم العالي، وهذه المخرجات في تزايد مستمر من سنه لأخرى بالقياس بمعدلات المواليد ، وكنتيجة للتوسع الذي تحقق في السنوات السابقة ومنها الرغبة في كسب مستوى حرفي أو مهني للدخول إلى سوق العمل في سن مبكرة، أو الرغبة في مواصلة التعليم العالي وتحصيل أعلى من التعليم والتأهيل التعليمي وبالتالي نيل مركز وظيفي أفضل ومستوى دخل أعلى والعامل الثالث والأخير هو رغبة الأهل في تعويض الأبناء ما حرم منه الآباء من تعليم جامعي وعالي.

ثالثا :/ مسببات وأنواع البطالة:

3-1- مسببات البطالة:

يرجح الباحثان أن من مسببات البطالة سواء كانت الهيكلية منها او المقنعة وجود العديد من المخالفات نذكر منها (على سبيل المثال لا الحصر) ممن بلغ السن المقررة لترك الخدمة ولا يزالون يتقاضون مرتباتهم أما باستمرارهم في العمل بنفس أوضاعهم السابقة أو التعاقد معهم بمرتب بالإضافة إلى مرتبهم الضماني وهذا يعتبر مخالف للتشريعات في الدولة الليبية – مرتبات تصرف لأشخاص أموات أو العجزة وعدم إحالتهم إلى الجهات ذات العلاقة – وجود موظفين يتقاضون في أكثر من مرتب – أشخاص يعملون لحساب أنفسهم وكذلك يتقاضون مرتبات من الدولة ، ويرجع هذا إلى سببين رئيسيين هما:

- **الجانب التشريعي:**

على الرغم من وجود العديد من القوانين والتشريعات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بتنظيم الاستخدام وإدارة سوق العمل في الاقتصاد الوطني، إلا أن الواقع العملي يؤكد الكثير من أوجه القصور في تطبيق القوانين والتشريعات وذلك بسبب تعطيلها أو عدم الالتزام بها من قبل الجهات ذات العلاقة، أو سن قوانين وتشريعات جديدة أملتها (أجبرتها) أوضاع ظرفية هي غير قائمة ألان، ويتطلب الأمر مراجعتها وإعادة صياغتها أو تعديلها بما يتفق والمتغيرات الحالية.

- **الجانب التنظيمي والتطبيقي:**

تجدر الإشارة انه منذ عقد الثمانينات تم دمج قطاع القوى العاملة وقطاع الوظيفة العامة في قطاع واحد على المستوى التنفيذي المركزي (وزارة واحدة)، الأمر الذي أدى إلى إهمال شبه كلى لاى تطوير أو تنمية للهياكل الإدارية والتنظيمية ذات العلاقة بتنظيم

الاستخدام وإدارة سوق العمل في الاقتصاد الوطني وتخلف أدوات ووسائل العمل التي تتفق ومتطلبات التوجهات الجديدة للسياسات الاقتصادية، ومن جانب أخر صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي منحت غير الليبيين حريات واسعة في الدخول والإقامة وممارسة الأنشطة الاقتصادية، وبذلك أصبح سوق العمل مفتوحا بدون اى قيود تنظيمية رقابية إدارية في التوظيف والتشغيل.

3-2- الأثار المترتبة على البطالة واتجاهاتها:

تعتبر البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، نظرا لنتائجها وانعكاساتها في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما تتركه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمعات، فهي تشكل بيئة خصبة لنمو العديد من الأمراض النفسية والاجتماعية، وانتشار العنف والجريمة وخفض مستويات المعيشة، وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر، وما يرافق ذلك من ظروف صعبة.

لقد أصبحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا في أكثر دول العالم إن لم يكن اغلبها، وسببا رئيسيا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية فان البطالة هي حالة الفرد القادر على العمل ويرغب في العمل ويبحث عن فرص عمل ولا يجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد رزق.

ففي تقرير لمنظمة العمل الدولية التي أفادت فيه ارتفاع معدلات البطالة في العالم وقد بلغت حوالي 186 مليون عاطل، 6.2 % من اجمالى القوى العاملة في العالم لسنة 2005. [تقرير منظمة العمل الدولية، 2006]

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد الليبي كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك، ولاشك أن البحث في أسباب مشكلة البطالة لابد من ربطه بنمط عملية التنمية السائدة فقد شهد الاقتصاد الليبي تقلب في أكثر من نمط من أنماط التنمية الاقتصادية، فمن نمط الاقتصاد الحر الرأسمالي قبل (1969)، إلى نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه مع ما صاحبه من التزام الدولة باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في دولاب العمل الحكومي بشقيه الإنتاجي والخدمي، حيث أدي ذلك إلى خفض معدلات البطالة في تلك الفترة، نتيجة عائدات النفط وارتفاع أسعاره وازدياد عوائده أدى إلى وضع خطط طموحة لتنفيذ المشروعات التنموية بأحجام وأرقام كبيرة وباستثمارات ضخمة مما أدى إلى ازدياد الطلب على العمالة من الناحيتين العددية والنوعية، الأمر الذي جعل كافة القطاعات تضطر إلى

استجلاب عمالة غير وطنية حتى وصل عددها إلى مئات الآلاف في بعض السنوات بسبب النقص في اليد العاملة الوطنية، وفى تلك الفترة لم تكن هناك مشاكل فيما يتعلق باستخدام العنصر الوطني، بل كان هناك إلزام للخريجين بالعمل لدى الجهات العامة لفترة من الزمن بعد تخرجهم للنقص الذي كانت تعانى منه وحدات الجهاز الادارى للدولة من العناصر المؤهلة، وكانت الخدمة المدنية ومن بعدها الخدمة العامة تقوم بتوجيه الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة إلى الجهات العامة نتيجة النقص في هياكلها الإدارية، وقد ساد هذا الاتجاه منذ بداية السبعينات غير أن تراجع أسعار النفط وانخفاض عوائده مع استمرار الإنفاق العام أدى إلى مشاكل العجز في الميزانية العامة للدولة، ومع بداية تحول الاقتصاد الليبي من نمط التنمية المعتمد على الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى تنفيذ ما سمي بسياسات الانفتاح الاقتصادي في التسعينات اتجهت معدلات البطالة نحو الارتفاع النسبي إلا أن هذا الارتفاع ظل في الحدود المقبولة فقد كان معدل البطالة قبل هذه الفترة مقبول، حيث مكن زيادة حجم الإنفاق الحكومي في ذلك الوقت من إعادة الإعمار وزيادة النقد الأجنبي من البترول، إذ ساهمت مجموعة من العوامل الخارجية في إضعاف معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة حجم البطالة، ومن هذه العوامل انخفاض الحصيلة من بيع البترول، وتجميد الأموال الليبية جراء الحصار الاقتصادي على ليبيا ونتيجة لانخفاض أسعارها إلى جانب قلة حجم الصادرات الليبية الأخرى.

وبإعادة النظر في هيكلية الاستراتيجيات التنموية ونظم ممارسة الأنشطة في كافة المجالات الاقتصادية عن طريق النشاط الفردي والتشاركى وتكوين الشركات المساهمة، وكان من أهداف هذا التغير تخفيض الإنفاق العام وتخفيف الأعباء التي كانت تتحملها الخزانة العامة لدفع المرتبات والتسيير المباشر لكافة الأنشطة الاقتصادية عبر مؤسسات القطاع العام، إلا أن هذا التوجه ومحاولات وضع برامج للتحول نحو الإنتاج وتخفيض عدد العاملين بوحدات الجهاز الادارى لم تواكبه إجراءات بديله مع زيادة أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، مما أسفر عنه نتائج سلبية لم تساهم في إتاحة فرص عمل جديدة تتناسب مع عدد الباحثين عن عمل سواء الذين كانوا يعملون في مؤسسات الدولة ولم تقم بتنسيبهم إلى جهات عمل أخرى أو الخريجين، وهذا من شانه أن يؤدى إلى العديد من الآثار الضارة للفرد وللدولة على حد سواء، ومن المؤكد أن للبطالة في اى مجتمع مشاكلها، إذا ارتفعت نسبتها تتحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في الدولة لما لها من نتائج سلبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

*** الآثار الاقتصادية:**

- انخفاض كفاءة أداء الاقتصاد الوطني نتيجة لاختلال التوازن بين عناصر الإنتاج (العمل – الأرض – رأس المال – التنظيم).
- انخفاض معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي.

- تدهور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

- زيادة معدل الإعالة لدى الأسرة وارتفاع أعباء المعيشة.

الآثار الاجتماعية:

- تشكل العوامل الاقتصادية الضاغطة للبطالة سببا للانحراف وارتكاب الجريمة.

- ارتفاع معدلات الإصابة بالاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق وانعدام الثقة بالنفس.

- تسبب البطالة تصدعا في البناء الأسرى والاجتماعي.

- انخفاض دوافع الطلاب نحو التحصيل الدراسي حيث يشعرون أن فرص العمل أمامهم ضئيلة مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الفاقد والحضور (الرسوب، الهروب من المدرسة).

- بينت العديد من الدراسات أن البطالة هي السبب الرئيسي في الانحراف وارتفاع معدل الجريمة.

الآثار السياسية:

- نمو تيارات التطرف في المجتمع.

- ضعف الولاء والانتماء لدى المواطن العاطل عن العمل.

- الخروج عن النظام العام.

- انخفاض الرضا لدى المواطن عن أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مواجهة ظاهرة البطالة.

ومن جملة هذه الآثار تتضح أهمية التصدي بكل السبل المتاحة لمشكلة البطالة لما لها من أثار مدمرة تمس واقع المجتمعات وتؤثر سلبا على جهود الدولة من اجل التنمية، فمن الناحية الاقتصادية: خسرت الدول جزءًا هامًا من ثرواتها نتيجة عدم استغلال طاقات الشباب، ومن الناحية الاجتماعية: انقسم المجتمع إلى أغنياء يزدادون غنى وإلى متعطلين فقراء يزدادون فقرًا، فثارت الأحقاد، وانتشرت الجرائم، ومن الناحية النفسية: فقد الشباب الثقة في أنفسهم وقدراتهم، فانعزلوا عن المجتمع، ولم يجدوا طريقًا إلا الاكتئاب أو الانحراف.

3-3- أنواع البطالة:

- **البطالة الحقيقية:**

- **بطالة مرئية** – وهى المتمثلة في أعداد الباحثين عن العمل والمسجلين رسميا بمكاتب القوى العاملة (مكاتب الاستخدام) أو المتقدمين مباشرة لجهات العمل.

- **بطالة غير مرئية**– وهى المتمثلة في أعداد العاطلين عن العمل الذين لم يسجلوا في مكاتب الاستخدام ، والمنحصرة في (الراغبون في العمل من الخريجين الجدد سنويا + المتسربون من نظام التعليم والتدريب).

- **البطالة المقنعة:**

- البطالة التي تنحصر في مجموع العاملين الزائدين في الهياكل الإدارية وبالأخص في الجهات العامة.

- البطالة التي تنحصر في مجموع العاملين الملتحقين بالوحدات الإنتاجية العامة والوحدات المملوكة للأفراد والتشاركيات والشركات الجماعية ولا تعمل بكافة طاقتها الإنتاجية ، نظرا لعدم توفر مستلزمات التشغيل أو قيام مانع أخر مثل مشكلة التسويق والمنافسة غير المنظمة.

- **البطالة الاحتكاكية:**

وهى التي تحدث بسبب تنقل قوة العمل بين المناطق والمهن المختلفة وتنشا بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ممن تتوفر لديهم فرص عمل حيث يبحث كلا منهم عن الأخر.

- **البطالة الهيكلية:**

ترجع إلى تغيرات هيكلية تصيب الاقتصاد القومي وتؤدى إلى حدوث نوع من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والقدرات والمؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل، وهذه التغيرات قد تكون راجعة إلى تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير في الفن الانتاجى المستخدم في إنتاج هذه المنتجات أو تغيرات في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى مناطق جديدة، ويعتبر هذا النوع من اخطر أنواع البطالة حيث أن المتعطل لأسباب هيكلية يجد صعوبة في الحصول على فرصة عمل قد تطول.

- **البطالة السافرة:**

ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعانى منها جزء من قوة العمل والتي يمكن أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية وتزداد حدة البطالة السافرة في الدول النامية ، حيث تكون أكثر قسوة نتيجة عدم وجود نظم لإغاثة البطالة وغياب أو ظالة برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية.

- **البطالة الطامحة:**

وهى المتمثلة في الأعداد التي تحصلت على فرصة عمل ولا تعتقد أنها تتوافق وطموحاتها وقدراتها ومؤهلاتها وتخصصاتها واحتياجاتها.

وحيث أن تقدم المجتمعات يقاس بمدى قدرتها على توفير المعيشة الجيدة لأفرادها، وتشغيل اكبر عدد منهم سواء كان بتمكينهم من العمل في مؤسسات الدولة أو المؤسسات الخاصة، وطبقا للتشريعات والقوانين التي يجب أن تسنها الدولة بهذا الخصوص، وللوصول لهذه الغاية يجب التوقف على حجم المشكلة ومسببتها لمنعها من الانتشار ولتحديد المعالجة اللازمة لها، وتجدر بنا الإشارة إلى المؤشرات التي وضعتها منظمة العمل الدولية لتقييم موضوع العمالة والبطالة (سوق العمل) والذي بلغ 20 مؤشرا وهى كالتالي:

- مؤشر معدل مشاركة قوة العمل إلى عدد السكان –مؤشر معدل مشاركة العمالة إلى عدد السكان

– مؤشر حالة العمالة – مؤشر العمالة القطاعية – مؤشر العمالة لبعض الوقت– مؤشر ساعات العمل

- مؤشر العمالة في الاقتصاد غير المنظم –مؤشر معدلات البطالة – مؤشر بطالة الشباب –مؤشر البطالة طويلة المدى –مؤشر البطالة بالتحصيل العلمي –مؤشر البطالة المرتبطة بالوقت – مؤشر معدل السلبية.

- مؤشر التحصيل التعليمي والأمية – مؤشر مقابل مكونات الأجر الصناعي – مؤشر المقابل المهني.

(المقابل الوظيفي — الأجر) – مؤشر كلفة المقابل بالساعة –مؤشر إنتاجية العامل وكلفة العمل –مؤشر الانسيابية في سوق العمل– مؤشر الفقر والدخل.

ونظرا لعدم توفر البيانات الاقتصادية المطلوبة لحساب هذه المؤشرات العشرين، التي تشكل مدخلات لحسابها رياضيا ، عليه سوف يتم احتساب المؤشرات الرئيسية والأساسية فقط من بيانات إحصائية قريبة إلى حد يسمح بالقول بأنها صحيحة وتمثل قياسا يمكن استخدامه لتقييم حجم المشكلة : [ورشة عمل حول مشكلة البطالة، 1998].

وعلى سبيل المثال نحدد الوضع العام للبطالة حسب التعداد السكاني لسنة 1995 تم تسجيل عدد (119532) عاطلا من مجموع القوى العاملة البالغ عددها (1220488)، علما بان عدد العاملين كان (1100956).

وفى سنة 1998 تم تسجيل عدد (225029) عاطل عن العمل من مجموع القوى العاملة البالغ (1575029)، وعدد العاملين (1350000) في تلك الفترة ،وبذلك يمكن تحديد نسبة البطالة الحقيقية من واقع الإحصائيات السالفة الذكر لسنة 1995 ولسنة 1998 وفق الاتى:

$$1995 = \frac{119532}{1220488} \text{X} 100 = 9.7\%$$

$$1998 = \frac{225029}{1575029} x100 = 14.2\%$$

ويمكن من خلال الإحصائيات تحديد نسبة البطالة وفقا للمؤشرات الرئيسية القائمة والصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتوفر معلومات حولها في الاقتصاد الليبي:

– معدل مشاركة قوة العمل إلى عدد السكان (%)= مجموع قوة العمل الفعلية + قوة العمل العاطلة / مجموع عدد السكان النشطين اقتصاديا (15–65)

$$\frac{1.720.063}{3.381.064} \text{X} 100 = 50.7\%$$

– معدل مشاركة العمالة لعدد السكان = مجموع عدد السكان النشطين اقتصاديا / عدد السكان الكلى

$$\frac{3.381.64}{5.480.878} \text{X} 100 = 61.68\%$$

- **مؤشر معدلات البطالة:/**

*** معدل البطالة العامة = مجموع القوة العاطلة من قوة العمل والقادرة عليه وتبحث عنه / مجموع قوة العمل الناشطة اقتصاديا والقادرين (15–65)**

$$\frac{276000}{3.381.64} x100 = 8.16\%$$

*** معدل البطالة الحقيقية = مجموع قوة العمل العاطلة / مجموع قوة العمل (العاملين + الباحثين عن العمل)**

$$\frac{276000}{1.720.63} x100 = 16.04\%$$

ويستخدم هذا المؤشر للتعبير عن البطالة الفعلية الحقيقية اقتصاديا والذي يطلب حسابه عند اى معالجة لموضوع تنمية اقتصادية عامة أو خاصة أو تقييم اى مشروع اقتصادي من ناحية أثره على العمالة.

*** معدل البطالة المقنعة = (الزائدون عن حاجة الجهاز الادارى / مجموع قوة العمل (العاملين فعلا + الباحتين عن العمل) X 100**

$$\frac{461.000}{1720063} \text{X} 100 = 37.3\%$$

تجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل يحتاج إلى تعديل لعدم احتساب العمالة الزائدة في الشركات العامة ويدل بوضوح على تدنى إنتاجية الجهاز الاداري الحكومي.

*** نسبة معدل نمو القوى العاملة إلى معدل نمو اجمالى الناتج المحلى= معدل نمو القوى العاملة / معدل نمو الناتج القومي المحلى**

- معدل نمو القوى العاملة = **عدد الخريجين + المتسربون / عدد القوى العاملة الفعلية لسنة 2003**

$$\frac{12100+80000}{1640609} = \frac{92100}{1640609} \text{X} 100 = 5.6\%$$

- ويلاحظ أن هذين المؤشرين يعكسان:

- إن التنمية الاجتماعية التي تمت خاصة في مجال الرعاية الصحية والتعليمية، والرفاهية الاجتماعية التي تحققت في فترة السبعينات وبداية الثمانينات نتيجة برامج تنموية طموحة انعكست على هذا المعدل، وتؤكد حقيقة أن المجتمع الليبي في معظمه قوة شابة وتساهم فترة التعليم مابعد 15 سنة في تأخير مشكلة أكثر حدة، والمؤشر في مجمله يدل على نمو القوة العاملة، بينما نمو الناتج المحلى ضعيف ولايجا ريه، وهذا يتطلب اهتماما كبيرا بإنتاجية العامل حتى يزداد اجمالى الناتج المحلى بهدف الوصول إلى نسبة 5.6% حتى لاتكون هناك بطالة بين الباحتين عن عمل.

- الحاجة إلى خلق فرص عمل هي معضلة في حالة الاقتصاد الليبي القائم حاليا حيث نجد أن الاعتماد يتم كليا على الناتج النفطي، وهذا الأمر يمكن أن يعالج المشكلة وقتيا ولكنه لايضمن استمرارية حلها، لان الاعتماد على النفط ليس حلا جذريا لأنه نابض وغير معروف إلى مدى استمراريته. [ورقة رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية، 2004]

كان لانتشار البطالة أسباب اقتصادية واجتماعية تراكمية، فالنهضة التي شهدتها الدولة في حقبة السبعينات والتي اتسمت بوضع خطط وبرامج طموحة للتنمية الاقتصادية من اتساع شبكة الطرق والكهرباء والاتصالات والمرافق العامة والمناطق العمرانية، فضلا عن الصناعات التحويلية والتجميعية وبعض الصناعات الاستخراجية بما فيها النفط، وما ترتب عليها من ظروف ملائمة ومجالات أوسع لتشغيل العمالة، وما تبعها من انخفاض مستمر في أسعار البترول، كل هذا أدى إلى زيادة انتشار هذه الظاهرة وممكن اعتبارها من أهم المسببات للبطالة:

- عدم وجود خطط وسياسات واضحة لخطط التنمية خلال السنوات الماضية مما أدى إلى تراجع الإنفاق الحكومي على مشروعات التنمية. [ورقة علمية عن الباحثين عن عمل، 2005].

- ارتفاع معدل النمو السكاني حيث أن معظم هذه الزيادة تصب في كفة العاطلين عن العمل لضعف حجم التوظيف في القطاع الخاص وتراجع الدولة عن النشاط الاقتصادي، وأيضا نتيجة تمليك الوحدات الاقتصادية العامة.

- عدم وجود تنسيق بين الجهات المسئولة على سوق العمل ومخرجات التعليم زاد من حدة هذه الظاهرة، واغلب هذه التخصصات لاتخدم الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.

- استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة من دول الجوار والتباين الواضح في الأجور وشروط العمل بين العامل الوافد والعامل الوطني، وحرص القطاع الخاص على تشغيل العمالة الأجنبية بسبب تحملها لظروف العمل وإنتاجيتها المرتفعة.

- رغبة العمالة الوطنية في الوظائف المكتبية مع محدودية عددها في القطاع الخاص، وكذلك عدم الرغبة في شغل وظائف العمالة غير الماهرة والوظائف التي تؤدى في ظروف شاقة.

- الشروط المتشددة والتعجيزية لشغل فرص العمل وانخفاض مستوى الأجور ومحدودية رأس المال.

- تردد اغلب العمالة الوطنية في قبول الوظائف التي تبعد عن أماكن سكناهم وكذلك رفض الانخراط في بعض المهن والأعمال البسيطة نتيجة للنظرة الاجتماعية.

- عدم مواكبة القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل والقوى العاملة للتوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني ، التي تدعو إلى توسيع قاعدة الملكية والاستثمار الاجنبي.

ونتيجة لهذه المسببات وغيرها ارتفعت معدلات البطالة وفيما يلي بعض السنوات المختارة للبطالة الوطنية:

جدول رقم (4) تقديرات قوة العمل في ليبيا 1973–2007

السنة	متعطلون سبق لهم العمل			متعطلون لم يسبق لهم العمل			المجموع					
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور		اناث		المجموع	
							عدد	%(2)	عدد	%(2)	عدد	%(2)
1973(1)	7130	99	7229	7412	640	8052	14542	3.7	739	2.5	15281	3.6
1984(1)	3543	334	3877	18482	2711	21193	22025	3.7	3045	3.5	25070	3.7
1995(1)	11421	617	12038	90395	17099	107494	101816	11.4	17716	8.6	119532	9.78
2003	6953	693	7646	198776	77124	275900	205729	16.9	77817	18.5	283546	17.3
2007	7561	780	8341	289971	82179	372150	297532	20.5	82959	15.5	380491	19.2

المصدر: تقرير صادر عن اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة : ورقة علمية عن الباحثين عن عمل – 2005

(1) بيانات التعداد العام للسكان – المعدل % هو نسبة قوة العمل اى النشطين اقتصاديا

بالرغم من المحاولات التي اتبعتها الدولة لتوفير فرص عمل للجميع من خلال استيعاب عدد كبير من الموظفين بمؤسسات الدولة الإدارية والإنتاجية والخدمية، دون الأخذ في الاعتبار حاجة مؤسسات الدولة لهذا العدد الكبير من الموظفين أو المنتجين وكل ذلك أدى إلى بطالة مقنعه أدت إلى تضخيم الجهاز الاداري، بالإضافة إلى البطالة الحقيقية التي تشير المعطيات إلى تصاعد البطالة حتى وصلت إلى 19.2 % سنة 2007 من مجموع السكان النشطين اقتصاديا ، وأصبحت الدولة غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها لكل من يبحث عن فرصة للعمل.

إن حجم القوى العاملة لسنة 2004 بلغ حوالي (1.720.063) عنصرا يعمل منها بالجهاز الادارى الحكومي حوالي (805.000) أى مانسبته 47% ، وهذا الرقم تجاوز كثيرا المعدلات الدولية التي لاتزيد عن 15% فقط من حجم القوى العاملة (شاملة كل الخدمات والوظائف) التي تؤديها الدولة في جميع المهن التعليمية والصحية والأمن والعدل، الأمر الذي أصبحت معه إمكانية التوظيف بأجهزة الدولة أمرا مستحيلاً، وبالتالي أصبح من الضروري التصدي لهذه المشكلة خاصة في ضوء التزايد المستمر لحجم الباحثين عن العمل، وبالإضافة إلى الحجم الكبير من العاملين في الجهاز الحكومي الذي تسبب في وجود بطالة مقنعه في اغلب مؤسسات الدولة ، إلى جانب البطالة الحقيقية من مخرجات التعليم والتدريب المهني.

رابعا – سياسة التشغيل:

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين أصبح مفهوم الليبرالية الجديدة ، أو ما أصبح يعرف باسم " اتفاق واشنطن " (Washington Consensus)والقائم على الاعتقاد بأنه يجب على الدولة أن تنسحب من النشاط الاقتصادي من أجل تشجيع التدفق غير المقيد لرأس المال ولتمكين السوق من إبراز ديناميكياته، ولقد تبلور " اتفاق واشنطن" في شكل عشر توصيات للسياسة العامة موجهة أساساً إلى البلدان النامية المثقلة بالديون، من قبل المؤسسات المالية الدولية ومن بين هذه التوصيات: تحرير

التجارة، إزالة كل العوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء القيود التنظيمية، تعزيز حقوق الملكية، والإصلاح الضريبي إذا ما تم ترجمة هذه المتطلبات الاقتصادية إلى صيغ سياسية، فإن تطبيق هذه التوصيات يستلزم أن تنسحب الدولة من القطاع الاقتصادي والاجتماعي، وأن يتحرر السوق من كل القيود، وأن يقوم الأفراد في المجتمع المدني بتنظيم حياتهم الاجتماعية وإنتاجهم الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على الدولة، ويكون دور الدولة رقابيا فقط، على السلع والخدمات والأسعار وحماية المستهلك.

إلا أنه في منتصف التسعينيات شهدت تحولا حاداً في توجهات التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة سنويا في أعداد العاطلين عن العمل، فلقد ابتعدت سياسة واستراتيجية هذه المؤسسات من التركيز على السوق الحر غير المقيد إلى التركيز على فكرة أن هناك حاجة إلى التحكم في السوق، ويرجع هذا التحول بصفة أساسية إلى عامل رئيسي وحيد، فلقد تعرضت معتقدات التجارة الحرة والأسواق غير المقيدة للعديد من المشاكل منذ 1994، عندما تعرضت المكسيك لأزمة مالية حادة وبرزت الأزمة المالية الثانية في تايلاند واليابان وبقية دول شرق آسيا والبرازيل وروسيا خلال عامي 1997 – 1998، واعتبر العديد من العلماء أن هذه الأزمات الاقتصادية والمالية هي نتاج للعولمة غير المقيدة وكنتيجة لعمل السوق الحر غير الخاضع للقيود التنظيمية. [محمد زاهي المغيربى،2009]

إن مشكلة البطالة أصبحت ظاهرة عالمية، تأخذ طابعاً شديد الخطورة ليس فقط لأنها تمس فئات معينة كالمتعلمين والشباب بل لأنها تطرح جدوى الاستثمار المتزايد في التعليم وتكوين رأس المال البشري. ولم تنجح محاولات توثيق الصلة بين مُخرجات التعليم وحاجات سوق العمل لأسباب تتعلق بهذين الجانبين معاً مما عزز التوجه إلى صياغة سياسات تشغيل وعدم الاكتفاء بتخطيط القوى العاملة بمختلف منهجياته، وتهدف بعض هذه السياسات إلى التركيز على جانب التكوين والتدريب وإعادة التأهيل، بينما يهدف غيرها إلى تحسين ظروف العمل ورفع الكفاءة – الإنتاجية. كما تركز سياسات أخرى رفع الطلب عن القوى العاملة وعلى تقاسم العمل وتغيير ساعاته ومكانه بل أدواته ذاتها ، وهذا بطبيعة الحال يختلف من دولة إلى أخرى على حسب السياسة العامة لها ومدى إمكانياتها المادية والتقنية والبشرية.

من الجدير بالذكر أن تشغيل القوى العاملة يعتمد في الأساس على فهم آلية سوق العمل من حيث عرض العمل والطلب عليه والتوازن الذي يتم في السوق بين العرض والطلب، من خلال الأجور ،ومواصفات القوى العاملة الذي يتطلبه سوق العمل من فنيين ومدربين وأخصائيين في المجالات المختلفة، فان العناصر الأساسية لسوق العمل تتركز على (السوق، الآلية، الأجور، التشغيل

والبطالة)، وان الاختلال في احد هذه العناصر بطبيعة الحال يؤدى إلى مشاكل في رسم خطط وسياسة التشغيل وهذا بدوره يؤدى إلى مشاكل اجتماعية وأمنية وسياسية.

إن عدم وجود علاقة بين التعليم وسوق العمل يؤدى إلى مشاكل قد يكون أهمها – مدى التطابق العددي بين العرض والطلب – وكذلك مدى التطابق في النوعية وفى مستوى التعليم ومختلف تخصصاته، قد يرى البعض أن التعليم استهلاكا في بعض جوانبه للفرد والجماعة ، لكن الجوانب الأكثر أهمية هي انه استثمارا فرديا وجماعيا يعطى ثماره على الأمد الطويل ويعوض ما أنفقه الفرد أو الدولة لتحصيله، وهذا يعطينا دلالة واضحة على مدى علاقة التعليم بالتنمية أو صلة التعليم بالكسب، بدءا من نظرية رأس المال البشرى والتطورات التي حصلت عليها إلى نظرية تقسيم سوق العمل، وبين عناصر هذا الاستثمار : تكلفته وعوائده.

تتعرض أسواق العمل وعلى الأخص في الدول التي توصف بالنامية، إلى جملة من التحديات التي تعكس ثقلها على فرص التشغيل ومواصفاته والتقنيات والمؤهلات، وعلى التعليم اللازم لإعداد الفرد للعمل في مجتمع متغير، وتتركز ابرز التحديات في المجالات التالية – التغيرات المتلاحقة في نطاق العلم والثقافة والتقنية ، وفى البيئة الاقتصادية المحلية (برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة)، وفى العلاقات الدولية (اثر اتفاقيات التجارة العالمية، الجات)،ويضاف إلى ذلك عدد من التحديات الهامة في ليبيا ونذكر منها التشغيل في القطاع العام وكفاءته، مستوى المهارات وتنمية الموارد البشرية لمجتمع شاب ذي معدلات عالية للنمو.

إن عدم وضع سياسة واضحة للتشغيل أو عدم تطبيق القوانين واللوائح وتجديدها حسب التغيرات الاقتصادية التي تحدث، من شانه أن يزيد من استمرار البطالة وبالتالي تكون هناك مشكلتين أساسيتين إما مشكلة عامة في النمو والتنمية، أو مشكلة هيكلية تتعلق بعدم المساواة في سوق العمل، فالعمال الذين يتمتعون بالمؤهلات والقدرات المطلوبة يستطيعون الوصول إلى الأعمال المنتجة والمجزية، في حين يجد آخرون أن الأعمال المناسبة بعيدة دوما عن متناولهم، ولذلك فان لسياسة التشغيل أهميتها في توثيق الصلة بين التنمية والإنسان بما يوفره من مصدر للدخل والإشباع الذاتي وبما يحتاجه من تعليم وتدريب.

4-1-القوى العاملة حسب نوع العمل والملكية:

يعترف الاقتصاديون بأهمية القطاع غير المنظم والمنشآت الصغيرة في الاقتصاد المعاصر وفي البلدان النامية على الخصوص لما تلعبه هذه القطاعات من دور في تلبية الحاجات الأساسية للسكان وفي توليد فرص العمل قليلة الاستثمارات والتي تعجز القطاعات المنظمة عن توليدها بنفس الكفاءة ونفس مستوى رأس المال المحدود، وعلى الرغم من صعوبة تعريف القطاع غير المنظم فإن عدداً من الخصائص تميز وحداته من حيث الحجم ومستوى التقنية ومستوى التنظيم وطرق الإدارة والتسويق، وعلى الأخص من حيث

اليد العاملة فيه بمختلف الجوانب (المهارات، الأجور، الحمايات المختلفة) وتركز الدراسات الحديثة المورد للمؤسسات الصغيرة في التشغيل وتوليد الدخول كما تركز على ضرورة الحفاظ على هذا القطاع وعدم تجريده من مزاياه النسبية وفي الوقت نفسه محاولة التخلص من عدد من نقاط القصور فيه، وعلى الأخص موضوع شروط العمل وحمايته، وكذلك محاولة تذليل العقبات المختلفة أمامه من حيث فرص التمويل والتدريب والتسويق.

إن المتتبع لأوضاع سوق العمل في الاقتصاد الليبي، يلاحظ أن هذه السوق شهدت منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات، تشوهات عديدة في البنية التشريعية والتنظيمية التي تشكل الأداة الرئيسية لإدارة سوق العمل وفق أسس علمية صحيحة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدت تلك التشوهات إلى جمود في الهياكل الإدارية الواجب بها تنظيم الاستخدام وإدارة سوق العمل، ومن ثم تخلفت أدواتها وأساليب عملها بما يتفق وروح العصر والتوجهات الجديدة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

لقد غابت وبشكل شبه كامل المعلومات الإدارية الشاملة وغير المؤكدة عن أوضاع القوى العاملة في الاقتصاد الوطني من حيث توزيعاتها على مستوى القطاعات وعلى المستوى الجغرافي وجميع خصائصها وتصنيفاتها والتي تمثل أهم أداة لمتخذي القرارات وراسمي السياسات في مجالات تخطيط وتنمية الموارد البشرية المحلية وتقدير الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني من القوى العاملة ومن ثم إعداد وتنفيذ السياسات المناسبة للتعليم والتدريب ووضع أسس صحيحة وواضحة لعلاقات العمل بما يؤدى إلى تنظيم سوق العمل بالشكل الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في أداء الاقتصاد الوطني.

ولإحداث التوازن في سوق العمل الليبي، فان الأمر يقتضى القيام بالدراسات العلمية المساندة واللازمة لتوفير التشخيص المناسب والرؤية الإستراتيجية لصانعي قرار السياسة العامة، وبقدر مايتعلق الأمر بتلك الدراسات فان النظر إلى السياسة العامة لتنظيم سوق العمل في ليبيا وقضية أحداث التوازن لاتتوفر إلا بقيام سياسات عامة وتصدر فيها قوانين وتشريعات من المشرعين، وتقوم الأجهزة التنفيذية للدولة بتحقيقها وتكون تلك السياسات والتشريعات متجهة نحو مسار محوره إيجاد وخلق حالة (سوق العمل الناضج) في **ليبيا،** ذلك السوق الذي يجب تسوده حالة التوازن بين كلا من الطلب والعرض، وتتحقق فيه العمالة الكاملة والتوظيف الأمثل للموارد البشرية في داخل الدولة عند المستوى الذي تكون عنده كل من مستويات الأجور والتضخم في الأسعار عند حدود مقبولة، وعندها يصبح عدد الشواغر المتاحة مساويا لأعداد العاطلين عن العمل، إن قضية إحداث التوازن في سوق العمل وإيجاد ظاهرة سوق العمل الناضج ليست مرتبطة بالعمالة الوافدة، بل إن قضية إحداث سوق العمل الناضج المتوازن الذي تختفي أو تقل فيه

ظاهرة البطالة تقتضي بالضرورة النظر بعين ثاقبة إلى جملة من القضايا الأساسية حول الظاهرة والتي في مقدمتها:

* قضية الاستقرار الهيكلي والمؤسسي لمؤسسات إدارة القوى العاملة في ليبيا وذلك وفقا لأسس مستقرة لا تقل في مجملها عن 20 سنة، لأن الاستقرار كما هو ثابت علميا شرط أساسي لإحداث النمو الاقتصادي.

* النظر إلى قضية الاقتصاديات المحيطة بسوق العمل والموازنة فيما بينها، من خلال مؤشرات هامة كمؤشر التضخم وحجم القوى العاملة في كل من القطاعين العام والخاص، وحجم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية خصوصا في الصناعات التحويلية التي أثبتت الدراسات العلمية بأنها حجم النمو فيها يترافق مع ارتفاع في توظيف القوى العاملة وفي ارتفاع إنتاجيتها ، وأثبتت الدراسات العلمية كذلك بأنها خط الدفاع الأول في حالة حدوث صدمة اقتصادية مثل انهيارات مفاجئة في أسعار النفط.

* النظر إلى قضية الرفع من إنتاجية القوى العاملة في سوق العمل الليبي لأنها هي الفيصل في إيجاد وتوفير قوى عاملة منتجة ومطلوبة في الاقتصاد الليبي فالقضية ليست قضية توفير عمل بشكل كمي، بل الأمر متعلق بجودة قوة العمل في المقام الأول.

* الاهتمام والنظر إلى المؤشرات الدولية المعتمدة من منظمة العمل الدولية(ILO)، لأنها مؤشرات تعكس واقع الأداء التنفيذي وهي مقاييس لتقويم السياسات العامة للقوى العاملة ، لان هذه المؤشرات تشكل ما يسمى بنظام معلومات سوق العمل الداعم لصناعة القرار وتنفيذه ومن أهمها:

1- مؤشر التشغيل حسب القطاع الاقتصادي. 2- مؤشر سوق العمل المتوازن الناضج.

3- مؤشر بطالة الشباب. 4- مؤشر البطالة طويلة المدى.

5- مؤشر الحالة التعليمية لسوق العمل. 6- مؤشر أجر التصنيع الحقيقي للقوى العاملة.

7- مؤشرات إنتاجية القوى العاملة. 8- مؤشرات الإقراض والتمويل للقوى العاملة في سوق العمل.

إن توفر الرؤية الإستراتيجية أمر لازم لصناعة وتنفيذ سياسات عامة تتميز بمعدلات عالية من الكفاءة والفاعلية، وهو ما يفضي إلى قيام سوق العمل المتوازن الناضج وتحقق مستويات مقبولة من التوظف الأمثل للموارد البشرية وقيام سياسات عامة رشيدة تحقق الأهداف العامة.

نتيجة للسياسة الاقتصادية التي كانت تنتهجها الدولة من منطلق الدولة الضامنة بتوفير جميع السلع والخدمات ونتيجة لتزايد دخل الدولة الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات إلى أن أصبحت الدولة هي المسيطر الوحيد على الثروة الاقتصادية للبلاد، ولقد كان تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي شاملا وعميقا، فلقد هيمنت الدولة على القطاع الصناعي والزراعي وتجارة الجملة

والتجزئة، وامتلكت المصارف وشركات التأمين والخدمات الرئيسة الأخرى . وأصبح حوالي 75% من القوى العاملة الليبية يعملون مباشرة في مؤسسات الدولة من إدارات حكومية ومنشآت وشركات القطاع العام. ولقد واجهت الدولة الليبية خلال هذه الفترة نفس المشاكل التي واجهتها معظم الدول القائمة على نظام الاقتصاد الموجه مركزيا.

4-2- دور الدولة في إدارة سياسة القوى العاملة :

اتسمت اواخر القرن العشرين بتطورات وتحديات عديدة كان لها تأثيرات مباشرة على الإدارة العامة (الحكومية) ومن أهم هده التحديات اختلاف دور الدولة، التغيرات البيئية ، الخصخصة، تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة، ولكي يتمكن القطاع الحكومي من مواجهة تلك التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، ينبغي عليه الاستفادة من التطورات الحديثة في الإدارة وتجارب الدول الأخرى بما يتمشى مع ظروفه وضرورة معرفة كيفية التعامل مع مثل هده المتغيرات والتطورات.

إن التعامل مع المتغيرات التي تحدث سواء على المستوى المحلى أو العالمي يتطلب ضرورة إحداث تغييرات جذرية في أسلوب إدارة المنظمات الحكومية وكيفية تقديمها للخدمات وتبسيط الإجراءات، وهدا كله يحدث بتبني أسلوب للإصلاح الادارى والقانوني يتلاءم والتغيرات التي يمر بها الجهاز الحكومي، فالمفهوم التقليدي للإدارة العامة لم تعد قادرة على التعامل مع التطورات الحديثة، ففي ظل التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يتطلب الكثير من الإجراءات المهمة التي تساعد في إتمام عملية التحول بين الاقتصاد (المخطط، السوق) دون مشكلات تحيد مسار التحول عن مسارها المراد السير فيه، أو أي أثار جانبية مستقبلا.

إن دور الدولة في إدارة سياسة العمالة أو التشغيل ماهى إلا مشكلة اجتماعية سياسية تحاول قدر الإمكان التخلص منها، وبالإمكان أن نوظف اقتصاد السوق اجتماعيا ويمكن أن نعرفها بأنه (نظام اقتصادي يقوم على أساس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بما يضمن التوفيق بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية، لتأمين رؤية متوازنة لدور الدولة تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها وإمكانياتها، على قاعدة أنهما شريكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف بناء اقتصاد وطني قادر على متابعة النمو وفقا لآلياته الذاتية. [يوسف محمود، 2006]

لدلك فان عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب قيام الدولة بخطوات نوجزها في الآتي:

1- تخفيض التكلفة الاجتماعية للانتقال، عن طريق شبكات الضمان الاجتماعي، والتي هي مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة لحماية الفرد من الأخطار غير الملائمة والأزمات المالية والانحسار الاقتصادي.

2- أهمية الأمن الاجتماعي، والذى يمثل احد ابرز ركائز إحداث تنمية بشرية حقيقية من خلال زيادة الإنتاجية للمواطنين، وتأثيرها في الهياكل الإنتاجية وإعادة توزيع الدخل القومي.

3- إحداث بدائل وترتيبات ضمان ضد البطالة، إن تأثير سياسة تخفيض العمالة في القطاع العام يؤدى إلى مشاكل اجتماعية كبيرة (زيادة معدلات الفقر، زيادة معدلات الجريمة، الأمراض النفسية والاجتماعية).

4- إصلاح شركات القطاع العام إما بإعادة هيكليه تنظيميا وماليا أو عن طريق تمليكها للموظفين أو طرحها كأسهم ، أو بتحويلها كشركات مساهمة.

5- إقامة مشروعات مملوكة للدولة على قاعدة تحقيق الجدوى الاقتصادية أولا والاجتماعية ثانيا.

6- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال السماح بإنشاء مصارف ومشروعات استثمارية خاصة، وتعديل بعض القوانين الخاصة بالاستثمار والضرائب والرسوم الجمركية.

7- إصلاح القطاع المصرفي والمالي لما لهدا القطاع من أهمية في دعم النمو الاقتصادي السليم.

كما يلعب عامل تهيئة مناخ الجدب الاستثماري دورا هاما في الانتقال من اقتصاد موجه لأخر حر من خلال عوامل جدب تتمثل في الإعفاءات الضريبية والحوافز وسهولة تعامل المستثمرين مع الدوائر الرسمية، وقوانين دعم المنافسة وتحرير التجارة، ووجود نظام مصرفي متطور.

إن نظام (**B.O.T**) والمقصود به (بناء، تشغيل، إعادة) حيث يتحدد دور الدولة عند إنشاء مشروع وفقا لهذا النظام، بإعداد المناخ القانوني كالإعفاء الضريبي وقوانين العمل وتحويلات الأرباح وحماية المستثمر الأجنبي، إضافة إلى إبرام اتفاقية يتحدد فيها التزامات وحقوق كلا الطرفين.

إن نمو القطاع الخاص يجب أن تواكبه سياسات وخطط من الدولة بهدف الوصول إلى التنمية الشاملة، إضافة إلى التنسيق بين تطبيق آليات السوق وبين العدالة الاجتماعية، والنظرة الايجابية لاعتماد نظام **B.O.T** كأحد أشكال جدب الاستثمار إلى ليبيا، مع توفير المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فعلى الرغم من الجهود بدلتها ولا زالت تبدلها الدولة من اجل تطوير النظام التعليمي، من حيث مضاعفة عدد الطلاب والمدارس والمعاهد والجامعات وزيادة الكادر التدريسي الادارى والتجهيزات اللازمة للعملية التعليمية، إلا أن مخرجات التعليم لم تفي حتى ألان باحتياجات القطاعات الإنتاجية من الكوادر البشرية.

فمازال التعليم الاكاديمي النظري يسيطر على النظام التعليمي في حين أن الاحتياجات الحقيقية تتطلب الاهتمام بالتعليم الفني والتقني، مما أدى إلى وجود فجوة بين الطلب على الكفاءات الفنية والعرض منها في حين تزداد أعداد الخريجين من الكليات النظرية دون عمل، يضاف إلى ذلك أن التوسع في التعليم الفني والتقني لم يواكبه تطوير للمناهج والبرامج الدراسية والتدريبية تمكن مؤسسات هدا النوع من التعليم من الوفاء باحتياجات القطاعات الإنتاجية من الكوادر الفنية ذات المهارة العالية والقادرة على إدارة خطط الإنتاج، وللتغلب على هده المعضلة يتطلب وضع بعض الآليات المناسبة واتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات ومنها:

1- تشكيل لجنة فنية تضم في عضويتها ممثلين لمؤسسات التعليم العالي والتدريب وأجهزة التوظيف وممثلين للقطاع الخاص بهدف مراجعة البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية لكافة مراحل التعليم الأكاديمي والفني وذلك بصفة دورية، حتى تواكب المستجدات في مجال العلم والتكنولوجيا واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية.

2- تشكيل لجنة مماثلة لمراجعة سياسات القبول بالتعليم العالي تهدف إلى زيادة القبول في التخصصات الفنية وتقليصه في المجالات النظرية وفقاً لبيانات دقيقة عن الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، وفتح أقسام جديدة للتخصصات الناقصة وفقاً للاحتياجات الحالية والمستقبلية.

3- وضع برنامج تفصيلي لإعادة تأهيل المعلمين والمدربين لرفع قدراتهم في تدريس المناهج والبرامج المقترحة.

النتائج والتوصيات:

هدف هذا البحث الى دراسة الآثار المتوقعة للبطالة واسبابها ومسبباتها وسياسة التشغيل للقوى العاملة وقد تم استعراض التعداد السكانى حسب البيانات المتوفرة فى السنوات من 1954 الى سنة 2002 ، وتم وصف الحالة الليبية وفقا للمعلومات التى توفرت وقد خلصت هذه التحاليل الوصفية الى مجموعة من النتائج، ومن خلال البيانات والمعلومات لموضوع هدا البحث. فإن تهيئة الإطار العلمي الصحيح المبنى على معلومات دقيقة وموضوعية لواقع وإمكانيات الاقتصاد الليبي بحيث يمكنه من وضع السياسات الاقتصادية الفعالة والكفؤة التى تجنب الدولة العديد من المشاكل واولها البطالة والنتائج التى تنبثق منها، وان التطبيق السليم لسياسات التشغيل، سيمكنه من تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة المتمثلة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي، والرفع من الكفأة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية، وفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للعمل، وتقديم التسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي اتبثت جدارتها في الكثير من دول العالم، واستحداث وتطبيق القوانين واللوائح التي توفر فرص

عمل للقوى العاملة الليبية وتدريبهم على التقنية والأنظمة الحديثة للعمل، وهدا كله مرهون بمدى تطبيق السياسات الاقتصادية، وأدواتها المتنوعة في تحقيق هده الأهداف وغيرها، فقد اتضح الكثير من نقاط الضعف في الاقتصاد الليبي نبينها في التالي:

1-عدم تطبيق القوانين واللوائح الموجودة وكذلك عدم تطويرها بما يتمشى مع التطور الحاصل في السوق العالمية الجديدة.

2-عدم تطبيق التنمية في النشاطات الاقتصادية البديلة للنفط، مثل السياحة، المصارف، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن بها الاستغناء عن النفط أو على الأقل التقليل من درجة الاعتماد عليه، واستقطاب اكبر عدد من القوى العاملة.

3-إعادة تأهيل المورد البشرى العامل في أنشطة القطاعات الاقتصادية بشكل عام وأنشطة الخدمات بشكل خاص ورفع كفاءته الفنية والتقنية بما يتلاءم والهدف المرسوم للتخطيط الاقتصادي الجديد بدون النفط.

4-تفعيل التشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلى والاجنبي، واجبار الشركات على المشاركة فى توظيف قوى عاملة من داخل الدولة.

5-إعادة تأهيل الموارد البشرية العاملة في أنشطة القطاعات الاقتصادية بشكل عام ، وأنشطة الخدمات بشكل خاص ورفع كفاءته الفنية والتقنية بما يتلاءم والهدف المرسوم للتخطيط الاقتصادي.

6-تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات الإنتاجية والخدمية والصحية والتعليمية والسياحية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بدلك .

7-التوجيه من قبل الدولة للقطاع الخاص في المجالات التي يمكن الاستثمار فيها.

8-تقليص أجهزة الدولة وأنشطتها الإنتاجية والخدمية وإعادة هيكلتها لتخفيف الثقل عن القطاع العام من خلال فسح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدوره في الاقتصاد الوطني على أن يتم دلك وفق لجان فنية متخصصة ووفق برنامج زمني مدروس.

9-الاقتصاد الليبي يعانى من معدل بطالة مرتفع ، والسياسات غير المبرمجة سوف تؤدى إلى زيادة البطالة وهناك توقع زيادة حجم المعروض من القوى العاملة المؤهلة مقابل الطلب عليها، مما يؤدى إلى زيادة معدل البطالة خاصة في شريحة الشباب والخريجين، مما يتطلب تنشيط القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وزيادة الاستثمار فيه مما يؤدى إلى زيادة الطلب على القوى العاملة.

10- هناك عدم انسجام بين سوق العمل ، والطلب على قوة العمل، وبين المعروض (من ناحية التخصص) من القوة العاملة، مما يتطلب أن تكون المخرجات من القوة العاملة من المؤسسات التعليمية والتدريبية بالشكل الدى يتناسب مع ماتطلبه السوق من تخصصات، وكدلك فان إعادة تدريب القوى العاملة وتأهيلها ضروريان ، لكي تكون مؤهلة لسوق العمل.

11- ضرورة إعطاء الجامعات والمراكز البحثية دورا أساسيا في التعرف على سوق العمل وتوجيه الطلاب للتخصصات التى يحتاجها المجتمع، حتى يتم تطبيق هدا الأسلوب وفق أسس علمية صحيحة.

12-إتاحة الفرصة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم لها كافة التسهيلات، تبسيط الإجراءات الخاصة للحصول على القروض، تخفيض نسبة الفائدة على القروض، حل المشاكل المتعلقة بموضوع الضمانات ، إطالة فترة السماحة.

13-إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار وتحفيزها.

14-القيام بحملات التوعية لطلاب المرحلة الثانوية باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة.

15-ضرورة وجود قاعدة بيانات ومعلومات وتحليلها وتبويبها للاستفادة منها في إعداد الخطط والسياسات وللاستفادة من الأخطاء السابقة ، وحتى يسهل الرقابة والمتابعة في تنفيذ كل الخطط الموضوعة .

Abstract: The issue of unemployment and the employment of the labor force is an issue of concern and a source of concern for the danger it poses to the structure of society and the fundamentals of its security and peace. The employment problem has become a priority in the social and economic policies of the various countries. Economic reforms and privatizations of public sector institutions and the associated layoffs - the increase in the number of economically active people (of working age) and the high rates of women's entry into the labor market - the impact of technological development Ji fast in the world of work as well as to the growing interest in human rights, particularly the right to work..

The world is currently experiencing rapid and growing development in all aspects of economic, social, political and scientific life. These variables have changed the standards of wealth of nations. After being measured by the value of natural resources and wealth, they are now measured by the productivity of their human resources and the ability to produce with the quality and high quality of the product. Individuals have resorted to the use of scientific knowledge and skills and modern practical methods to increase competitiveness in the field of work and production to reach the product to the international quality level.

The discussions in the World Employment Organization 1998 Report on Policy on Measures to Increase Competition, Growth and Employment in a Globalized and More Globalized Economy, and the increasing importance of the vital role of a skilled and highly skilled workforce To what extent are the levels of education and skill in the workforce able to respond to the existing aspirations to achieve the objectives of promoting economic and social growth, and the ever-increasing numbers of the population; it may be necessary to clarify some of the characteristics that must be addressed by addressing the Hope.

المراجع:

1. **إحصاءات التدريب المهني بإدارات التعليم والتدريب بقطاعات الخدمة المدنية والزراعة والصناعة والصحة والموصلات والنفط والكهرباء والإعلام في السنوات من 1970 إلى 2000**.

2. **تغير الأنماط في عالم العمل**، منظمة العمل الدولية،**2006**.

3. تقارير الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقارير الهيئة العامة للقوى العاملة، **إحصائيات قطاعي التعليم والتدريب المهني– بعض تقارير مكتب منظمة العمل الدولية**، ورشة عمل حول مشكلة البطالة 1998.

4. تقرير صادر عن اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة : **ورقة علمية عن الباحثين عن عمل** – 2005

5. **تقرير منظمة العمل الدولية**، 2006.

6. **دراسة إحصائية تحليلية حول السكان والتعليم والقوى العاملة 1954–2001**، مجلس التخطيط العام، يناير 2003.

7. زاهي المغيربى، محمد، **الإصلاح الاقتصادي والتنمية الديمقراطية (المتطلبات السياسية والقانونية والمؤسسية للخصخصة)**،2009.

8. محمود، يوسف، **رؤية مستقبلية لاقتصاد السوق الاجتماعي** ، ورقة عمل ، 2006 القاهرة.

9. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، **تقرير التنمية على مستوى المناطق 2001**.

10. **ورقة رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية**، أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ،2004.